Obstacles to Societal Partnership and Scientific Research in Algeria

معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في الجزائر

د. عزيزة خلفاوي

جامعة قسنطينة 2 (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/07/06؛ **تاريخ القبول**: 2020/09/21؛ **تاريخ النشر**: 2020/09/30

ملخص: يعد موضوع الشراكة بين المجتمع و الجامعة ضرورة ملحة و آنية في المجتمع الجزائري اقتضته ضرورات التطور العلمي المتسارع، ووظيفته في حل مشكلات المجتمع، و يشير الواقع الجزائري من خلال العديد من الدراسات غياب ملحوظ لهذه الشراكة إذ تقتصر وظيفة الجامعة حاليا في التدريس، وإنتاج البحث العلمي، أما وظيفة خدمة المجتمع فهي غائبة نظرا لوجود معوقات لذلك.بناء على أهمية هذا الموضوع نهدف في مقالنا هذا إلى الإجابة على التساؤل التالي: ماهي معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في الجزائر؟ ولقد ركزنا في إجابتنا على إبراز معوقين أساسين هما إشكالية مفهوم الشراكة المجتمعية، ومعوقات تتعلق بالبحث العلمي نفسه، وفي الأخير خلصنا إلى مقترحات للموضوع.

الكلمات المفتاح : كلمة مفتاحية ؛ كلمة مفتاحية ؛ كلمة مفتاحية ؛ كلمة مفتاحية ؛ كلمة مفتاحية

Abstract: The partnership between society and the university is an urgent topic in the Algerian society that is dictated by both the necessities of accelerated scientific development and its function in solving the problems of society. However, research to date indicates a visible absence of this partnership since the university's job is currently limited to only teaching and producing scientific research. As for the function of community service, it is absent because of some obstacles. Due to the importance of this topic, the present article intends to answer the following question: What are the obstacles of community partnership in the field of scientific research in Algeria? In response to this question, two basic disabilities are highlighted: the problem of the concept of community partnership and obstacles related to scientific research itself. The article concludes with suggestions related to the topic.

Keywords: Obstacles; community partnerships; scientific research.

.

I- تمهيد :

يعد عصرنا الحالي عصر العلم والتكنولوجيا، إذ نشهد تسارعا مذهلا نحو اكتساب المعلومة والتقنية لأنها أساس قوة الإنسان المعاصر، هذا على المستوى الفردي أما على المستوى الجماعي فإن التقدم العلمي هو المعيار الفاصل بين تقدم المجتمعات وتخلفها، بين قوتها وضعفها، فبقدر ما تبذله المجتمعات من جهود وتنفقه من أموال في سبيل البحث العلمي بقدر ما تحصل عليه من مكانة مرموقة، وسيادة، وقوة في جميع المجالات؛ لأن البحث العلمي هو من يتولى إنتاج المعلومات وإثرائها و تنميتها .

تعد الجامعة معمل إنتاج البحوث وينظر إليها في الدول المتقدمة على أنها المؤسسة التي تقع على عاتقها مسؤولية مواكبة التقدم العلمي في العالم من خلال القيام بوظائفها الأساسية والمتمثلة في التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته، وهناك من يعتبر البحث العلمي وظيفتها الأساسية؛ لأنه شريان الحياة بالنسبة للمجتمع فهو من ينتج الحلول للمشكلات التي تعترض طريق مختلف المؤسسات الاجتماعية. إن إدراك الدول المتقدمة للدور التكاملي بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة هو ما أدى بها إلى بلوغ المكانة التي هي عليها الآن .

يتمحور الاتجاه العربي لرسالة الجامعات اليوم حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي، من هذا المنطلق لأهمية الدراسة نهدف في مقالنا هذا إلى إبراز بعض معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في الجزائر وسنركز على نقطتين أساسيتين هما: إشكالية مفهوم الشراكة المجتمعية والصعوبات التي يعانيها البحث العلمي في حد ذاته.

II-إشكالية مفهوم الشراكة المجتمعية:

مر مفهوم الشراكة بين المجتمع ومؤسساته أو ما يعبر عنه بالمسؤولية الاجتماعية منذ ظهوره في القرن الثامن عشر على يد العالم آدم سميت بالعديد من التطورات والمراحل وذلك على النحو التالي (**الباز، بن سعد،،2007**):

– مرحلة المعارضة لفكرة الشراكة المجتمعية:

حيث يرى القطاع الخاص أن الدولة وحدها مسؤولة عن دعم المشروعات، ورعاية المواطنين، وتأمين احتياجاتهم.

– مرحلة النظر إلى الشراكة المجتمعية على أنها شأن اختياري:

حيث بدأت مؤسسات القطاع الخاص بمرور الوقت تتجاوب مع الفكرة، وترى أن مساندة القطاعات الأخرى أمر مرغوب فيه،ولكنه غير ملزم للمؤسسة.

–مرحلة اعتبار الشراكة المجتمعية أمراً ملزما:

في هذه المرحلة اعتبار الشراكة المجتمعية أمرا ملزما ينبغي القيام به من قبل القطاع الخاص؛ بل إن بقاء هذا القطاع مترتب على مشاركته في المجتمع؛ حيث يجب أن يحتل المرتبة الأولى(**الباز، بن سعد،،2007، ص20**) وقد ازدادت أهمية الشراكة في الوقت الراهن لعوامل عديدة بينها الانتقادات العديدة من قبل المجتمع لعدم إسهام القطاع الخاص في تحمل جزءٍ من تكاليف الخدمات العامة، وعدم رفع المستوى المعيشي

للأفراد، وتحسين مختلف جوانب الحياة، مما أسهم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، وتوسيع نطاق مشاركتها، بل إن كثيراً من الشركات الأمريكية الكبيرة شرعت منذ فترة بتعيين موظف أو أكثر متفرغ للقيام بمهام الأداء الاجتماعي، وتطوير العلاقات مع مختلف قطاعات المجتمع، مما يؤكد الاتجاه الواضح نحو الشراكة المجتمعية في القطاع الخاص، وقد ساعد هذا التوجه على صدور تشريعات وقوانين في بعض الدول الأوروبية والأمريكية تلزم المؤسسات والشركات بالمشاركة في تقديم الخدمات، ودعم الشراكة المجتمعية **(الباز، بن سعد،،2007، ص20)**

إن قدوم العولمة أضاف بعداً جديداً إلى الشراكة، وحافزاً على تفعيلها؛ حيث فرضت ثقافة العولمة على دول العالم والمجتمع العربي بشكل خاص بعض القيم مثل التواصل مع الآخرين، وتنمية ثقافة المسؤولية الاجتماعية، والعمل التعاوني المشترك، والبحث عن موارد مالية إضافية من أجل تحسين جودة البحث العلمي، ونحو ذلك من التحديات الأخرى التي ساعدت على تقبل المجتمع لروح التعاون والتنسيق (**محروس، سليم، 2005، ص48**)، والباحث المتمحص في مفهوم الشراكة المجتمعية يجد إشكالا واضحا في تحديده فمن خلال تصفحنا للتراث النظري وجدنا تعاريف كثيرة ومختلفة المعاني ومتشعبة الأبعاد، فيذهب البعض إلى النظرة الشمولية في تحديد مفهوم الشراكة المجتمعية؛ حيث يُدخِل في نطاق المفهوم جميع ما يصب في صالح المجتمع، ويعمل على تطويره ورفاهيته بما في ذلك القرارات، والإسهامات، والبرامج العملية.. ونحوها، في حين أن البعض الآخر يضع حداً أدنى للمفهوم يتمثل في التزام المؤسسات تجاه المجتمع بالقيام ببرامج ونشاطات محددة تنسجم مع مفاهيم المجتمع وتوقعاته، وتسهم في إيجاد حلول عملية لما قد يعانيه من مشكلات(**الباز، بن سعد،،2007، ص48**)، بل إن هناك من قصر المفهوم على المساعدة المالية وحدها التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ البرامج المرسومة لمؤسسات القطاع العام(**البحير، زينب، 2007، ص14**)، وفي نفس السياق أثبت الباحث سالم بن محمد سالم في بحثه الموسوم بمعوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية أن هناك تفاوت في استخدام المفهوم و أبرز مظاهر التفاوت تكمن في النقاط التالية(**سالم بن محمد، سالم، 2012**):

–تفاوت الباحثين العرب في استخدام المفهوم:

استخدم الباحثون العرب مفاهيم عديدة للتعبير عن مفهوم الشراكة المجتمعية مثل التعاون المشترك، المشاركة العامة، المشاركة الاجتماعية، الالتزام الاجتماعي، الشراكة بين أفراد المجتمع و مؤسساته، المسؤولية الاجتماعية .

–تفاوت الباحثين غير العرب في استخدام المفهوم:

إن الإشكالية لا تقتصر على العرب وحدهم بل نجد الباحثين غير العرب أيضا يعانون من هذه المشكلة؛ حيث نجدهم يستخدمون مفاهيم متباينة للتعبير عن الشراكة بين مؤسسات المجتمع، و يعود هذا التفاوت إلى اختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل باحث و طبيعة تخصصه، و من خلال البحث في الناتج العلمي باللغة الإنجليزية توصل الباحث إلى تحديد القائمة التالية :

- Social responsibility
- Community participation
- Collaboration
- Popular participation
- Social participation
- Social partnership
- Societal partnership
- Community involvement

- Community engagement

و في نفس المجال تؤكد إحدى الباحثات الغربيات(**سالم بن مُحَّد، سالم، 2012**) ما سبق ذكره حيث توصلت إلى أنه لا يوجد مفهوم موحد للشراكة المجتمعية و أنه يشير إلى معاني مختلفة لمؤلفين مختلفين وكل مؤلف يعالج المفهوم من زاوية مختلفة تبعا لخلفيته العلمية ومجال تخصصه، و توصل باحث آخر إلى أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الشراكة المجتمعية و ذلك للأسباب التالية (**الباز، بن سعد،2007، ص14**):

– وجود العديد من المترادفات المستخدمة في أدبيات الموضوع باللغتين العربية والإنجليزية لمفهوم الشراكة المجتمعية؛مثل المشاركة المجتمعية، المسؤولية المجتمعية، وينظر لهذا المفهوم أنه لم يتحدد بعد.

– عدم الاتفاق على أبعاد المفهوم ذاته بشكل محدد، وهذا له تأثير سلبي على تحديد مدى ونوعية المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال تجاه المجتمع.

– وجود لبس وعدم فهم لمفهوم الشراكة المجتمعية لدى المؤسسات أو أنها تحور مفهوم الشراكة بالطريقة التي تخدم أغراضها الإقتصادية والتنظيمية.

– وجود فجوة بين ما يتوقعه المجتمع من مؤسساته الخاصة وبين ما يعتقده أصحاب الأعمال، مما يوحي بأن الشراكة عملية معقدة ويصعب تحديد معالمها.

إن ضبابية المفهوم وتشعب أبعاده وعدم وضوحها، وكذا صعوبة تعريفه إجرائيا صعب من وضع معايير لقياس فعاليته وآدائه وهذا يؤثر سلبا على تفعيل الشراكة المجتمعية؛ فقد ترى بعض المؤسسات أنها تقوم بمسؤوليتها في مجال الشراكة من منظورها ومفهومها الخاص في حين أن الواقع عكس ذلك، فهي قد تقتصر اسهاماتها على ما يعود عليها بالنفع ويخدم مصالحها؛ مثلا قد تقوم إحدى الشركات برعاية مؤتمر أو ملتقى علمي لكنها في الأصل تهدف إلى تحقيق الدعاية للشركة و تسويق منتوجها، ولا يعنيها خدمة الجانب العلمي، أو تطوير البحث، أو تحسين الواقع المعيشي لأفراد المجتمع .

III–معوقات تتعلق بالبحث العلمي:

يُعد البحث العلمي من وجهة نظر منظومة التعليم العالي بمثابة النواة للخلية التي تتكاثر بصورة طبيعية لتكوين النسيج الحيوي المتماسك لدعم جميع المجالات المختلفة التي ترتقي بحضارة الدول وتقدمها، فالبحث العلمي لم يعد رفاهية أكاديمية تمارسه مجموعة من الباحثين القابعين في أبراج عاجية..! حيث يؤكد الباحث بكر"على أهمية البحث العلمي والدور الفعّال الذي يلعبه في تطوير المجتمعات الإنسانية المعاصرة على اختلاف مواقعها في سلم التقدم الحضاري ، ولا يختلف اثنان في أهميته لفتح مجالات الإبداع والتميز لدى أفراد وشعوب هذه المجتمعات ، وتزويدها بإمكانية امتلاك أسباب النماء على أسس قويمة"(**جبروم، شاهين، 2005**). وتعتبر الجامعات البيئة الخصبة والمناسبة للأبحاث الأكاديمية والتطبيقية التي يعدها الباحثون بشتى المجالات، وليس هناك مكان مناسب لها أفضل من تلك الجامعات إلا إذا توفرت مراكز مستقلة في الدولة متخصصة بإنتاج البحوث العلمية، وعليه يتوجب عليها أن تمد جسور التواصل بينها وبين مؤسسات المجتمع بجميع قطاعاته الخاصة والحكومية، وأن تحاول الخروج من نطاق الأهداف التقليدية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التطوير الصناعي، والاقتصادي، والتجاري، والاجتماعي ودفع عملية التقدم التقني إلى الأمام.ويقول الباحث يوسف مرعشلي "إن البحث العلمي هو الذي يقدم للإنسانية شيئا جديدا ، ويساهم في تطوير المجتمعات و نشر الثقافة و الوعي و الأخلاق القويمة فيها باستمرار ، وتزداد أهمية البحث كلما ارتبط بالواقع أكثر فأكثر ، فيدرس مشكلاته و يقدم الحلول المناسبة له "(**مرعشلي، يوسف، 2011**).

إن عملية إعداد البحوث العلمية عملية شاقة تتطلب الكثير من الإمكانيات منها الإمكانيات الذاتية وتتعلق بقدرات الباحث العلمية و التي اكتسبها من مراحل التعليم المختلفة وخاصة المرحلة الجامعية والإمكانيات المادية التي تتعلق بما توفره الدولة من أموال وأجهزة والمراجع و غيرها، ومنها الإمكانيات الإدارية وتتعلق بالقوانين والتشريعات التي تنظم عملية البحث العلمي، و تشير المعطيات الواقعية و منها تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2008-2009 فيما يتعلق بأداء ومخرجات الباحثين العرب أن مصر والسعودية وتونس والمغرب تتصدر الدول العربية في مجال النشر العلمي، وأن إجمالي ما نشر في 16 دولة عربية بلغ 4859 مقالاً علمياً عام 2005 و احتلت مصر المركز الأول بنسبة 34% تلتها السعودية و تونس بنسبة 11,8% فيما تراوحت نسب كل من المغرب والجزائر والأردن و الكويت و الأمارات ما بين 9%-4,7% الأمر الذي يعكس مساهمة العالم العربي بنسبة 1,1 %من النشر العلمي العالمي .أما فيما يتعلق بالاستشهاد العلمي بلغت هذه النسبة من التواضع في المنطقة العربية حيث بلغ الاستشهاد للورقة العلمية الواحدة في لبنان 99، 0 % وفى مصر 0,6 % و أقل من 0,01 % في دول عربية أخرى في حين نجد هذه النسبة تبلغ 3,82% في أمريكا و 1,51% في كوريا الجنوبية.وأظهرت الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث. ومعدل الإنتاجية هو في حدود 0.3 % وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربيـــة، إذ يبلـــغ 10٪ مـــن معـــدلات الإنتاجيـــة في الـــدول المتقدمـــة(**قاســـم، خالـــد، 2011**).

و يرجع الوضع المتردي للبحث العلمي في الجزائر إلى المعوقات التالية:

ضآلة الإنفاق على البحث العلمي: لا يمكننا أن ندرك مستوى الإنفاق على البحث العلمي هل هو كافي أم لا إلا من خلال مقارنته بمستويات الإنفاق في الدول المتقدمة و يشير تقرير اليونسكو لعام 2008 أن الأنفاق على البحث العلمي العربي في معظم البلدان العربية لا يتجاوز 0,3 % من الناتج المحلى الإجمالي باستثناء تونس والمغرب وليبيا التي يصل فيها الأنفاق إلى معدلات أعلى من 7، 0 %فى حين يصل هذا المعدل 3,8 % في السويد و2,7 % في أمريكا، وفنلندا3,5 %واليابان 3,18 %ويندر أن يقل في الدول الأوربية والأسيوية عن 1,8 %، في حين تنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته 0.8- 1.0 %مما ينفق في العالم أجمع ،بينما تنفق الدول العربية مجتمعة ما قيمته 0.4م%ما ينفق في العالم ؛أي إن إسرائيل تنفق أكثر من ضعف ما ينفق في الدول العربية مجتمعة على البحث العلمي والتطوير، و تنفق إسرائيل على البحث العلمي ما قيمته 4.7% من ناتجها القومي الإجمالي حيث تنفق على البحث العلمي غير العسكري ما يعادل حوالي 9 مليار دولار حسب معطيات اليونسكو2008.

ويعتمد البحث العلمي العربي في 97 %من تمويله على الحكومات في حين لا يتجاوز التمويل الحكومي 40% في كندا، و30% في أمريكا و أقل من 20% في اليابان، وفى هذا الإطار هناك بعض الدول العربية مثل (قطر، السعودية ، تونس، عُمان) يساهم القطاع الخاص فيها بفعالية في تمويل البحوث(**قاسم، خالد، 2011**).

غياب إستراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي: من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات العربية إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة ،مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص، كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصـــادية مربحـــة، إضـــافة إلى ضـــعف القطاعـــات الاقتصـــادية المنتجـــة واعتمادهـــا علـــى شـــراء المعرفـــة .

مكانة البحث العلمي في الثقافة الجزائري: ينظر المجتمع الجزائري نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات،

وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية التي أكسبت أفراد المجتمع هذه النظرة السلبية، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي في الجزائر وتأخره عن ركب الحضارة، فمثلا ومن خلال آراء الكثير من الأستاذات الباحثات اللواتي قمت باستطلاع رأيهن حول مكانة المرأة الباحثة في المجتمع الجزائري، ونظرة المجتمع لهن وجدت أن الكثيرات منهن أجبن بأنه لا فرق كبير بينهن و بين المرأة العادية، حيث أنهن مطالبات بآداء واجبهن اتجاه أسرهن على أكمل وجه ثم تأتي مرتبة البحث العلمي في الأخير كعمل إضافي إن سمح الوقت بذلك .

1. بحوث الدكتوراه و معوقاتها:

تعد بحوث الدراسات العليا و منها بحوث الدكتوراه أعلى مراتب البحث العلمي الأصيل والمتخصص، لأن الطالب الباحث يصب فيها عصارة علمه ومعارفه وكذا ثقافته لإخراج بحث رصين و جديد يقدم للبشرية فائدة ما إضافة إلى كونه يبني شخصية الطالب العلمية ويمرنه على حب البحث، والإطلاع الواسع على آخر ما توصل إليه الباحثون قبله ويؤهله لامتلاك أسرار الكتابة العلمية الجادة(**فوغالي، باديس، 2007**)، إن إنجاز هذه البحوث يحتاج إلى توفير الإمكانيات اللازمة، لكن الواقع يشير أن الباحثين يعانون من مشاكل وصعوبات تحول دون إتمامهم لبحوثهم في آجالها، ففي دراسة ميدانية أجريتها بقسم علم الإجماع جامعة قسنطينة 2 بعنوان "معوقات إعداد البحث العلمي: بحوث الدكتوراه نموذجا " وجدت أن طلبة الدكتوراه تعترضهم صعوبات تعيقهم عن إنجاز بحوث الدكتوراه و شملت المعوقات المادية، المعوقات الذاتية، المعوقات الإدارية وسنشرح كل معوق على حدى بالترتيب(**خلفاوي، عزيزة، 2016، ص225–249**).

1.1 المعوقات المادية:

فيما يخص ما هو متوفر على مستوى الكلية من وسائل مادية و المتمثل في (المصادر، المراجع الحديثة المتخصصة ،المجلات المتخصصة و الحديثة ،قاعدة بيانات متخصصة ،قاعة بحث مجهزة للباحثين في الدكتوراه) أجابت نسبة 62%من أفراد العينة أنه لا يتوفر شيء منها. أما فيما يخص صعوبة الوصول إلى البيانات اللازمة للبحث أجابت نسبة 58%من أفراد العينة أنها تواجه صعوبات كثيرة في ذلك، وأجابت نسبة 42% الباقية أنها لا تواجه صعوبات، أما فيما يخص الاستفادة من التربصات ومنح التكوين بالخارج أجابت نسبة 96%من أفراد العينة بأنها لم تستفد وذلك راجع لعدة أسباب منها أن بعض الباحثين هم أساتذة مؤقتين والقانون لا يسمح لهم بذلك بينما أجابت نسبة 4% أنها استفادت وفيما يخص الوضع الاقتصادي أجابت نسبة 60%من أفراد العينة أن وضعهم الاقتصادي لا يساعدهم على إنجاز بحوثهم وخاصة وأن منهم أساتذة مؤقتين ولهم سنوات طويلة منذ حصولهم على شهادة الماجستير ولم يحصلوا بعد على منصب دائم.

2.1 المعوقات الذاتية:

هناك العديد من المعوقات الذاتية منها التكوين العلمي للباحث؛ حيث أشارت نتائج البحث أن نسبة 54%من أفراد العينة ليست لديهم القدرة على الاستفادة من البحوث الغربية و أجابت نسبة 80% منهم بأن من بين الأسباب هو عدم التحكم في اللغات الأجنبية، و نسبة 32%من هم مستوى التكوين العلمي لهم لا يؤهلهم لإنجاز بحوثهم و فيما يخص الجانب الاجتماعي أجابت نسبة 50%من أفراد العينة أن ظروفهم الاجتماعية لا تساعدهم على إنجاز بحوثهم، ومن هذه الظروف المسؤولية الأسرية هي أولى المسؤوليات، العائلة الجزائرية لاتتفهم دور الباحث ولا تعينه عليه.

3.1 المعوقات الإدارية:

بينت نتائج الدراسة أن نسبة58% من أفراد العينة أجابوا بأن تدريسهم بالجامعة يعيقهم عن إنجاز بحوثهم ،وأن نسبة 66% من أفراد العينة لم يستفادوا من تخفيض الحجم الساعي في التدريس وذلك لعدة أسباب منها أن الإدارة لم توافق على الطلب، لكون بعض الباحثين أساتذة مؤقتين وهم بحاجة لدخل لتمويل بحثهم،و الإدارة بحاجة للأساتذة ذوي الخبرة ، تمنح الموافقة لبعض الأساتذة الباحثين على أساس علاقات شخصية ...

وفي ما يخص قضية نشر المقال من أجل المناقشة فتعاني نسبة 92% من أفراد العينة من مشكلة نشر المقال الذي يعتبر قانونا إداريا إجباريا لمناقشة أي باحث في الدكتوراه بحثه؛ وهذا ما وقف حجر عثرة لتفرغ عدد كبير من الباحثين إلى إنجاز بحوث أخرى والتحرر من قيد الدكتوراه. إن عدم موضوعية قرارات بعض المحكمين، وطول فترة التحكيم للأعمال العلمية، هذا التأخير يولد إحباطاً شديداً لدى الباحث، ويضيع كثيراً من وقته في إجراء المراسلات وانتظار الردود؛ مما يجعله لا يتفرغ ذهنياً ونفسياً للتفكير في موضوع جديد لبحث جديد، أما عن دور المشرف على البحث تشير نتائج البحث أن نسبة 50% من أفراد العينة ترى أن دور المشرف سلبي و معيق لإنجاز بحوثهم ،لأنه لا يقوم بدوره في متابعة العمل المنجز و إبداء الملاحظات المقومة للبحث.ومن جهة أخرى أثبتت النتائج تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن تطوير أنفسهم، ومتابعة الجديد في تخصصاتهم، وانصرافهم إلى مجالات أخرى ذات شهرة ووجاهة اجتماعية، والوصول إلى المناصب الكبيرة؛ مما يسبب ابتعادهم عن البحث العلمي والإنتاج الفكري.

و من جهة أخرى أكدت دراسة د.فلوح أحمد "بعنوان مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي غيليزان أنموذجا " وجود درجة مرتفعة من مشكلات البحث العلمي بالجامعة الجزائرية(**فلوح، أحمد، 2007**).

2. عوامل اجتماعية تعيق الشراكة:

يعتقد الكثير أن الإنفاق على البحث العلمي من واجب الدولة لذلك الكثير من المؤسسات تحجم عن الإسهام في دعم المشروعات البحثية التي تتبناها الجامعات والمراكز المعنية بالبحث العلمي؛ بحجة أن هذا ليس من مسؤوليتها وإنما من مسؤوليات الجامعات، الأمر الذي يؤدي في الغالب إلى الاعتماد الكامل أو شبه الكامل على الجهات الحكومية وحدها، وتهميش ما عداها من الجهات "ومن المعروف أن مؤسسات المجتمع ومنها مؤسسات القطاع الخاص أثبتت أهميتها ودورها في المجتمع الحديث كمساند للجهود الحكومية بصرف النظر عن قوة اقتصاد الدولة أو ضعفه خاصة في هذا الوقت... مما يتطلب معه الشراكة المجتمعية من قبل جميع مؤسسات المجتمع وأفراده وتضافر جميع الجهود الحكومية والخاصة"(**الباز، بن سعد،،2007، ص11**) ، وهذا أمر لا يثير الغرابة إذا أخذنا في الحسبان أن تنفيذ المشروعات العلمية يحتاج إلى تكاتف أكثر من جهة، وتوظيف أكثر من مورد، وتأمين ما يتطلبه المشروع من أجهزة وخبرات فنية وبشرية ونحوها، مما قد لا يتوافر في الجامعات بالشكل المطلوب.

و من جهة أخرى نجد ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية؛ قد لا يقدر البعض قيمة البحوث العلمية، ويعدها نوعاً من الترف الذي لا طائل من ورائه، ولا فائدة ترجى منه، ومثل هؤلاء يصعب عليهم التلاحم مع المجتمع العلمي نظراً لضعف الإحساس لديهم بالمسؤولية الاجتماعية؛ فقد أثبتت الدراسات الاجتماعية أن من بين العوامل المؤثرة في المشاركة التطوعية الإيمان بدور المشاركة في خدمة المجتمع، فالذين لديهم إحساس أكثر بالمسؤولية الاجتماعية لهم دور أكثر فاعلية في تنمية المجتمع وتقدمه، وهم الأكثر رغبة في المشاركة(**الباز، بن سعد،،2007، ص11**).

IV – الخلاصة:

من خلال ما تم عرضه نستخلص أن تفعيل عملية الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي تتطلب تخطي العقبات و المعوقات التي تحول دون ذلك و تخطي هذه الأخيرة يتطلب :

-التحديد الدقيق لمفهوم الشراكة حتى يتسنى لمختلف مؤسسات المجتمع معرفة ما لها و ما عليها أقترح تبسيطه من خلال تعريفه بأنها" تلك العلاقة النفعية المتبادلة بين الجامعة و مؤسسات المجتمع المختلفة ، فالجامعة تسهم من خلال بحوثها العلمية في حل مختلف المشكلات التي تواجها مؤسسات المجتمع؛ سواء الإنتاجية أو الخدماتية، وتساهم بذلك في نموها وتقدمها، في حين تسهم هذه الأخيرة في دفع عجلة تطورها وإثراء عطائها من خلا ل دعمها بما تحتاجه"

-وضع البحث العلمي من أولويات الخطة التنموية الشاملة وتحسين وضعية الباحثين ماديا و إداريا و اجتماعيا و معنويا ...

-تغير الدهنيات فيما يخص الإحساس بالمسؤولية تجاه المجتمع، مكانة البحث العلمي والباحثين في المجتمع، وفك قيود طلبة الدكتوراه المشار إليها سابقا لينطلقوا بكل حرية وارتياح نحو الإنجاز، الثقة في الكفاءات الجزائرية والاستعانة بخبراتهم بدل الأجانب، تقديم مصلحة المجتمع على المصلحة الشخصية، العمل و الاجتهاد كل في مجاله بدلا من التربص بالآخرين وعرقلتهم عن النجاح ...

-الانتقال من فعل البحوث إلى بحوث الفعل؛ بمعنى أن لا يكون إنجاز البحوث من أجل الحصول على الدرجات العلمية والترقيات، و إنما مشاريع بحثية هدفها خدمة المجتمع وحل مشاكل مختلف قطاعاته.

إشراك مختلف وسائل الإعلام للتحسيس بمدى أهمية الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي.

– الإحالات والمراجع :

– الباز، بن سعد،(2007)، « الشراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والأجهزة الأمنية». الرياض، مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

– محروس، سليم، (2005)، « الإصلاح التربوي و الشراكة المجتمعية المعاصرة :من المفاهيم إلى التطبيق». القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

– البجبر، زينب،(2007)، « تفعيل الشراكة المجتمعية بين القطاعين العام و الخاص في دولة الكويت». الكويت، مجلس النشر العلمي.

– سالم، بن محمد سالم،(2012)، «معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية»، *www.csrsa.net/index.php/2012-07* الباز، بن سعد:18-

– جيروم، شاهين، (2005)، «البحث العلمي في خطر» .http://www.almustaqbal.com/stories: 2005/8/3

– مرعشلي، يوسف، (2003)، «أصول كتابة البحث العلمي و تحقيق المخطوطات». لبنان، دار المعرفة،.

– قاسم، خالد، (2011)، « تحديات البحث العلمي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية (رؤية مستقبلية)».

drkhaledkassem.blogspot.com/2011/05/blog-post_06.html

- فوغالي، باديس،(2007)، « بحوث ما بعد التدرج :آراء و ملاحظات».أعمال ندوة واقع و آفاق الدراسات العليا، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، يومي 25-26 جانفي، قسنطينة، عمل غير منشور
- خلفاوي، عزيزة،(2016)، « معوقات البحث العلمي بحوث الدكتوراه نموذجا: دراسة ميدانية بقسم علم الاجتماع، مجلة منتدى الأستاذ، جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 3،المجلد 12،العدد 2.
- فلوح، أحمد،(2017)، «مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي غيليزان أنموذجا» أعمال الملتقى الوطني بعنوان الأمانة العلمية ، مركز جيل البحث العلمي.